

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 23

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترى و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً صاعاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٥٧

نقض وإبرام - ٢ يونيه سنة ٩٠٠
هاجر بنت محمد كولوج ومن معها - ضد - النيابة
بيان الواقعة
يلزم بيان طرق التزوير مع طرق الاشتراك
وأثبت علم المشترك بالتزوير والا كان الحكم خالياً
من بيان الواقعة ويتمين الغاء

أن محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رياسة سعادة صالح نائب باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات مسيو دو هلس وقاسم امين
بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاه
ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية ومحمد علي سعودي افدى كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من
هاجر بنت محمد كولوج عمرها ٢٢ سنة فلاحه
من بني قريش
محمد السيد العيساوي عمره ٢٢ سنة كاتب
براني

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٣٩٩ المقيدة

بالجدول العمومي نمرة ٣٣٣ سنة ٩٠٠
وقائع الدعوى

النيابة العمومية آهت محمد غريب العاجز
بتزوير سند دين على الحرمة شوريح بنت علي
حسن بمبلغ ٣٤١ قرش صاغ ١٠٠ فضه للمتهم
هاجر بنت محمد كولوج واشتراكها مع محمد السيد
العيساوي في ذلك باستحضار المذكورة صورة
السند لتبينه منها وورقة باهضاء الشاهد وقرار
المدين ليكتب مثلها واعطاء ثلاثة قروش وتسهيل
محمد السيد العيساوي للمتهم هاجر هذا التزوير
بكتابة صورته السند والورقة المذكورة بخطه
وذلك في أوائل يوليه سنة ٩٩ بعزبة ابراهيم
حاصر التابعة لكفر الدير وطلبت عقابهم بالمادة
١٣٩ عقوبات والمحكمة حكمت بالمادة ١٧١
جنايات حضورياً ببراءة ساحة هؤلاء
المتهمين وجعل المصاريف على جانب الحكومة
فسعادة النائب العمومي استأنف هذا الحكم
ونياية الاستئناف طلبت الغاء ومعاملة محمد غريب
وهاجر بمقتضى المواد (١٩٣ و ٦٧ و ٦٨)
عقوبات وفوض الرأي بالنسبة لمحمد السيد

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ٢٨ ابريل سنة
٩٠٠ حكمت طبقاً للمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ و
٣٥٢ عقوبات حضورياً بالغاء الحكم المستأنف
وبحبس محمد غريب ثلاثة اشهر وبحبس هاجر

بنت محمد ومحمد السيد كل منهما ستة اشهر وبالزامهم
بالمصاريف

وفي يوم الخميس ٣ مايو سنة ٩٠٠ ويوم
الاربعاء ٩ منه تقرر من هاجر بنت محمد ومحمد
السيد العيساوي برغبتها النظر في هذا الحكم
امام محكمة النقض والابرام بناء على المادة ٢٢٠
جنايات فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامي
عن رافعي النقض والابرام والاطلاع على اوراق
القضية والمدولة قانوناً

اوجه النقض والابرام

اولاً - ان الواقعة المثبوتة في الحكم لا يعاقب
عليها القانون بالنسبة لمحمد السيد العيساوي
ثانياً - أنه حصل خطأ في تطبيق القانون
على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فيما يخص
بالحرمة هاجر

عن الوجه الاول

من حيث أنه لم يتبين في الحكم المطعون
فيه أن المتهم محمد السيد العيساوي كان يعلم بان
الحرمة هاجر ومحمد غريب يقصدان ارتكاب
التزوير اضراراً بالحرمة شوريح وهذا يعد عدم
بيان الواقعة ومخالفاً لنص المادة (١٤٧) من
قانون تحقيق الجنايات وعليه يكون هذا الوجه
مقبولاً

عن الوجه الثاني

حيث ولو أن الحكم المطعون فيه اعتبر الحرمة هاجر بصفة فاعلة للزور إلا أن الوقائع المذكورة به لا يمكن أن يستنتج منها أن كان يلزم اعتبارها بصفة فاعلة أصليه أو مشتركة في الزور وبناء عليه يتعين قبول هذا الوجه أيضاً وحيث أنه بناء على ما ذكر يتعين قبول النقض والابرام المقدم من المحكوم عليها وحالة بطلان القضية على دأره أخرى للحكم فيها مجدداً

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرام المقدم وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على دأره استئناف أخرى للحكم فيها مجدداً وعلى الحكومة المصاريف

٥٨

نقض وإبرام - ١٧ مارس سنة ١٩٠٠
أحمد عبد الحميد ومحمد عطشي - ضد - النيابة
التزوير والاستعمال وخطأ التطبيق
١ إذا كان الزور هو المستعمل لا يصح أن يعاقب بمقوبتين وأن عوقب كان ذلك خطأ في التطبيق يجب إلغاء بالنسبة لعقوبة الاستعمال لأنه لا يصح معاقبة الجاني مرة على فعله ومرة أخرى على الانتفاع منه

إن محكمة النقض والابرام والمشكلة تحت رئاسة مساعدة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو دو هلس وقاسم أمين بك ويوسف شوقي بك ومستر هالون قضاء ومحمد صفوت بك الأفوكا تو العمومي لدى المحاكم بالاهلية ومحمد علي سعودي أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من
أحمد عبد الحميد عمره ٣٠ سنة ومقيم بالنيابا
محمد عطشي

ضد

النيابة العمومية في قضيتها مرة ٢١٤٥ المقيدة
بالجدول العمومي مرة ١٢٢ سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية أقامت الدعوى على هذين المتهمين وطلبت عقابهما بالمادة (١٩٣) عقوبات مع مراعاة المادتين ٦٧ و ٦٨ منه في حق الثاني لتجاري الاول على تزوير مخالصة مبلغ ٤١٢ قرش و ٢٠ فضه صاغ واستعمالها امام المحكمة اضراً بأسماعيل جمعه وتجاري الثاني على الاشتراك معه في ذلك

ومحكمة الفيوم الجزئية حكمت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ٩٩ عملاً بالمواد (١٩٣٥) و ٦٧ و ٦٨ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات حضورياً بمحبس كل من أحمد عبد الحميد ومحمد عطشي المتهمين مدة خمسة عشر شهراً مع إلزامها بالمصاريف بالتضامن والمحكوم عليهما استأنفاً هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت التأييد

ومحكمة الاستئناف في ٢٩ يناير سنة ٩٠٠ حكمت طبقاً للواد المذكورة والمادة ٣٥٢ منه حضورياً بتعديل الحكم المستأنف وبمحبس أحمد عبد الحميد ثمانية أشهر عن تهمة التزوير وسبعة أشهر بالنسبة لتهمة الاستعمال وبمحبس محمد عطشي ثمانية أشهر فقط عن تهمة اشتراكه في التزوير وإلزامها بالمصاريف متضامين وإن لم يدفعاً يعاملاً طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات وفي يوم الخميس ١٥ فبراير سنة ٩٠٠ تقرر من المحامي عن المحكوم عليهما بقلم الكتات برغبته النظر في هذا الحكم امام محكمة النقض والابرام طبقاً للمادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي المذكور والإطلاع على أوراق القضية والمدولة قانوناً

حيث أن طلب النقض والابرام مبني على أن محكمة الاستئناف حكمت على أحمد عبد الحميد

بمقوبتين أحدهما بالنسبة للتزوير والآخرى بالنسبة للاستعمال وهذا تطبيق مخالف للقانون وحيث أنه من المبادئ المسلم بها أن فاعل التزوير متى عوقب على فعله لا يصح أن يعاقب إذا استعمل الورقة بعقوبة ثانية وذلك لأن القصد من التزوير هو الاستعمال وأنه لا يصح أن جانياً يعاقب مرة على فعله ومرة أخرى على الانتفاع من جنابة وإنما القانون يعاقب الاستعمال إذا كان الشخص المستعمل للورقة الزور هو غير الفاعل له أو كان الفاعل ولم يعاقب بسبب من الأسباب على فعله

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وحيث أن هذا الوجه هو خاص بأحمد عبد الحميد وليس لمحمد أن ينتفع منه

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض والابرام المقدم من محمد عطشي وبقبول النقض والابرام المقدم من أحمد عبد الحميد وبإلغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة لتهمة الاستعمال وعلى الحكومة المصاريف

٥٩

استئناف مصر - ٤ أبريل سنة ٩٩
النيابة - ضد - يحيى محمد يحيى وحسين محمد يحيى
المدعي بالحق المدني وجواز شهادته

يقبل الجني عليه شاهداً في الدعوى ولو ادعى بحق مدني وكانت شهادته عن الوقائع المتعلقة بالفعل الجنائي ويخاف اليقين اتباعاً للكيفيات المنصوص عليها في المواد ٧٣ و ٨٦ من قانون تحقيق الجنابات لأنه بمقتضى المادة ١٩٨ مراقبات لا يجوز رد شهادة أحد إلا إذا كان غير قادر على التمييز وحق أن صاحب المصلحة له أن يشهد لمصلحته تقريباً باليمين التي

يؤيدها لتعزيز مستنداته غير الكافية للأنبات كما
يؤخذ من نص المادة ٢٢٣ من القانون المدني

الاحظه

ان الحكم المنشور في هذا العدد (الخالف
للمنشور لجنة المراقبة) مبني على ثلاثة أسباب

أولها - ان المدعي المدني ليس في الحقيقة
١٢ مدعياً في دعوى مدنية مضافة لدعوى جنائية
وقد أجازت المادة ٢٢٣ من القانون المدني
تكليف المدعي في دعوى مدنية باليمين المتممة
ناتها - ان القوانين المصرية لم يرد فيها شيء
عن رد الشهود وتجريرهم خلافاً لما هو مقرر
في القانون الفرنسي (راجع المادة ٢٣ و ٨٦
من قانون تحقيق الجنايات والمادة ١٩٨ مرافعات)
ثالثاً - ان من صالح المحكوم عليه أن
لا تؤدي الشهادة ضده الا بعد تخليف الشاهد
اليمين فان ذلك أضمن لظهور الحق على أن من
يراجع القضاء الفرنسي يجد أن أحكامه لا تجيز
سماع شهادة المدعي بالحق المدني (راجع دالوز
مجلد أول جزء ٤٢ صحيفة ١٣٨ نمرة ١٧٠ وما
بعدها فيما يتعلق بالشهود وفوستن هيني شرح
تحقيق الجنايات جزء ٧ نمرة ٣٤٩١ وما بعدها
ومع ذلك فقد قررت محكمة النقض والابرام
بفرنسا جواز سماع شهادة المدعي المدني مادام
المتهم والنيابة لم يمارضا في سماعه (راجع دالوز
مجلد أول جزء ٤٢ صحيفة ١٣٩ نمرة ١٧٢)

ويجمل بنا أن نقول في هذا المقام بأن هذا
الرأي غير متفق عليه فقد عارضه العلامة فوستن
هيلي راجع شرح تحقيق الجنايات جز ٧ نمرة
٣٤٩٥ فان هذا المؤلف أورد أحكاماً في هذا
الموضوع نصت على أنه يحسن برئيس جلسة
الجنايات أن يخبر المحلفين بأن شهادة الشاهد الذي
أقام نفسه بعد الشهادة مدعياً بحق مدني لا ينبغي
اعتبارها الا على سبيل الاستدلال

ويمكننا أن نقول بأن أساس التضاء
الفرنساوي في هذا الموضوع يرجع الى اصول
والقواعد المتعلقة بكل خصم في الدعوى والى

الاعتبارات المخصوصة بالمدعي بالحق المدني
المستنبطة من مجموع الشرائع كيف وان من
المبادي المؤسس عليها القانون الفرنسي استحالة
اجتماع صفتي شاهد وخصم في شخص واحد
وهذه الاستحالة وان لم ينص عليها صراحة في
القانون غير أنها مستفادة من أحكامه فان المبدأ
العام القاضي بعدم جواز استماع الخصم شاهداً في
دعواه مؤيد بما هو مقرر بالنسبة اليه بشأن
تكليفه باليمين المتممة واستجوابه عن وقائع معينة
فان هذه النصوص المخصوصة لا يكون لها معنى
اذا جاز سماع الخصم بصفة شهود وفضلا عن
ذلك فقد تقوى هذا المبدأ بجواز رد الشاهد
أو تجريحه لصلة قرابة أو مصاهرة (راجع المادة
٢٨٣ من قانون المرافعات الفرنسي ودالوز
جزء ٢٠ صحيفة ٧٤٧ نمرة ٥١٤ وما بعدها)

هذا وقد اشتمل قانون المحاكم الاهلية على
نصوص أحكام مماثلة للنصوص الواردة في
القانون الفرنسي فيما يتعلق باليمين المتممة
واستجواب الخصم

أما فيما يختص برد الشاهد وتجريره نعم
لا يجوز رد شاهد ولا تجريحه ولو كان قريباً
لاحد الخصم أو صهرأ له طبقاً للمادة ١٩٨
من قانون المرافعات غير أن قوله «ولو كان قريباً
الخ» مضافاً الى قوله في المادة ٢٠٩ من القانون
الشارع اليه في معنى الوجوب «على الشاهد أن
يبين قرابته أو مصاهرته الخ» يستفاد منه أن
المشرع لم يدر في خلده امكان قبول الخصم
شاهداً في دعواه

أما اليمين المتممة فقد جاء ذكرها في المادة
٢٢٣ من القانون المدني فان نص هذه المادة التي
جاءت تلو مواد سابقة قاضية بضرورة اثبات
الدين أو التخلص منه بالكتابة في أحوال معينة
في التعهدات المدنية هو - اذا تبين ان الاوراق
المقدمة للأنبات غير كافية فللقاضي أن يكلف
الدائن باليمين لتأييد دينه أو يكلف المدين بها
لإثبات برائة ذمته من الدين» فيظهر من هذا
النص ان الشارع لم يقصد مطلقاً تكليف الخصم

باليمين المتممة في الاحوال التي لا يجوز فيها الأنبات
بالكتابة والتي يمكن أن يتعدي مفعول هذه اليمين
الى غير الحقوق المدنية أي في المسائل الجنائية
هذا ولما كان صفة اليمين المتممة واحدة في
القانون الفرنسي والقانون المصري فان
المشرع الفرنسي لم يجز تكليف المدعي بالحق
المدني بها قبل صدور الحكم الجنائي ولو فيما يتعلق
بحقوقه المدنية (راجع دالوز جزء ٣٣ صحيفة
١١٧٩ نمرة ٥٣١٧ وما بعدها وحاشية التعهدات
للعلامة لارومبير جزء ٥ نمرة ١٦)

واذا راجعنا القضاء الفرنسي فيما يتعلق
بالمدعي بالحق المدني على الخصوص فأننا نجد
أحكامه مؤسسة في عدم قبول هذا المدعي شاهداً
على نصوص جملة مواد من قانون تحقيق الجنايات
جلست له مركزاً مخصوصاً يخالف مركز الشهود
من كل الوجوه فمن ذلك ما جاء في المواد ٣١٥
و ٣١٧ و ٣٢٢ وهلم من القانون الفرنسي وكذا
فوستن هيلي في شرح قانون تحقيق الجنايات جزء
٧ نمرة ٣٤٩٢ وقد جاء هذا التمييز بعينه في القانون
الاهلي (راجع المواد ٦٩ وما بعدها و ٧٦
و ١٣١ وما بعدها و ١٣٥ من قانون تحقيق
الجنايات) فان الشارع اعتبر المدعي بالحق المدني
كما يؤخذ من منطوق هذه النصوص خصماً يقاسم
النيابة في اثبات الدعوى لاشهاداً

واذا تأملنا في ثالث الاسباب المبني عليها
الحكم وهو (ان محمد صالح المحكوم عليه
أن لا تؤدي الشهادة ضده الا بعد تخليف الشاهد
اليمين فان ذلك أدعى لظهور الحق ومستوجب
لاستحقاق الشاهد للعقوبة اذا كانت شهادته
مزورة) لوجدناه أقوى الاسباب وأقربها مطابقة
للعادلة غير أننا نلاحظ هنا أن هذا السبب لا يمكن
أن يكون من القوة بمكانة يعادل بها ما يمكن
استخلاصه واستنباطه من مقارنة تلك النصوص
الثابتة ببعضها وكيف يصح أن يكون حجة يتسكك
بها لتفسير غرض الشارع على أنه لا يجوز أن
يقب عن ذهن القارئ أن الفقه الفرنسي للمدعي

قرر بوجه عام عدم قبول الخصم شاهداً في دعواه لاحظ فيما يرى مصلحة الخصم الذي يكلف باليمين ورأى من المحكمة أيضاً أن يتحاشى على قدر الامكان من وضع الخصم في مركز حرج يكون فيه بين الواجب والمصلحة الذاتية

وقصارى القول اننا اذا سلمنا جدلاً بهذا المبدأ المقرر في الحكم المشار اليه فهلا تكون النتيجة حينئذ جواز تكليف المتهم نفسه باليمين كما جاز تكليف المدعي المدني بها (راجع دالوز جزء ٣٣ صحيفة ١١٧٩ نمرة ٥٣١٧)

عن المجموعة الرسمية

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنب والجنائيات المشكلة تحت رئاسة جناب المستر بوند وكيل المحكمة وبحضور حضرات يوسف شوقي بك والمستر سائو قضاة وتوفيق نسيم اقدي مساعد النيابة العمومية وراغب وهبه اقدي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٨٦ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي بنمرة ٣٢٧ سنة ٩٩ ومحمد عمر بك مدع بمقوق مدنية

ضد

يحي محمد يحي عمره ١٩ سنة صناعته مزارع ومقيم بابو مناع بمركز دشنا بمديرية قنا حسين محمد يحي عمره ٢٥ سنة صناعته مزارع ومقيم بابو مناع بمركز دشنا بمديرية قنا ومعين للمحاماه عنهما محمد عفيفي اقدي بعد سماع التقرير المقدم من جناب المستر سائو وطلبات النيابة العمومية والوكيل عن المدعي بالحق المدني واقوال المتهمين والحامي عنهما وبعد الاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً النيابة العمومية اهتمت هذين المتهمين بضرب محمد عمر ضرباً نشأ عنه عجز عن الاشغال مدة ستة وثلاثين يوماً في ٢٤ اغسطس سنة ٩٨ بتاحية نجع الساري

ومحكمة دشنا الجزئية حكمت بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ٩٨ طبقاً للمواد ٢١٩ و ٣٥٢ و ٤٩٠ عقوبات حضورياً أولاً برفض المسألة الفرعية

المرفوعة من وكيل المدعي المدني ثانياً بحبس كل من يحي محمد يحي وحسين محمد يحي مدة خمسة وأربعين يوماً نظير ما اسند اليهما والزمتهما بان يدفعما الى المدعي بالحق المدني مبلغ خمسين جنيهاً مصرياً على سبيل التعويض مع المصاريف الخاصة بهذا المبلغ ومصاريف الجنبه على وجه التضامن والتكافل وان لم يدفعما طوعاً ياملاً بمقتضى نص المادة ٤٩ من قانون العقوبات المعدلة وأما باقي مصاريف مبلغ التعويض فعلى المدعي المدني خاصة ورفضت المحكمة ما غاير ذلك من الطلبات

وحيث ان هذا الحكم استأنفه المدعي المدني والنيابة العمومية والمحكوم عليهما ونيابة الاستئناف طلبت تشديد العقوبة

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢١ مارس سنة ٩٩ حضورياً بتكليف النيابة باستحضار المدعي المدني امامها في جلسة يوم ٤ ابريل سنة ٩٩ وأبقت الفصل في المصاريف

وبجلسة هذا اليوم حضر المدعي بالحق المدني وأخذت أقواله والنيابة العمومية صممت على طلبها الاول

عن المسألة الفرعية

من حيث ان المحكمة لكي تتدور في الدعوى أصدرت قراراً تحضيرياً بتاريخ ٢١ مارس سنة ٩٩ قاضياً باستحضار المدعي بالحق المدني لسماع أقواله

وحيث انه بالجلسة عارضت النيابة والحامي عن المتهمين في سماع أقوال المدعي بالحق المدني عند ما أرادت المحكمة تحليله اليمين وقال ان سماع اقواله انما يكون على سبيل الاستدلال ورفضت المحكمة هذا الطلب وحلفت المدعي بالحق المدني اليمين وسمعت أقواله بعد ذلك وذلك للاسباب الآتية قانوناً

من حيث ان المدعي بالحق المدني ما هو مدع الا في دعوى مدنية مضافة الى دعوى جنائية

وحيث ان القضاة لكي يتدوروا ويقتعوا لهم ان يحلفوا المدعي في دعوى مدنية اليمين المتممة

للتحقيق عملاً بالمادة ٢٢٣ من القانون المدني فبالاحري يجب ان يكون لهم هذا الحق في حالة ما اذا كانت قضية مدنية مضافة الى قضية جنائية كما ذكر آنفاً

وحيث ان القوانين المصرية الاهلية لم تنقل عن بعض القوانين الاوروبيه القواعد التي من مقتضاها جعل اشخاص كثيرين غير أهل لحلف اليمين لسبب قرابة أو فائدة الخ فتكون اذا القواعد التي تنص عن الشهود فيها يختص برد شهادتهم منحصرة في المادة ١٩٨ وما يليها من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي يحيل عليها قانون تحقيق الجنائيات في المادتين ٧٣ - ٨٦ ولم يذكر قط في هذه المواد أن المجني عليه الذي يدعى مدنياً لا يمكنه تأدية شهادة بعد حلف اليمين فتكون اذن شهادته بعد حلف اليمين ممكناً قبولها وليس على القضاة الا تقدير قيمتها

وحيث انه من صالح المحكوم عليه ان لا تؤخذ الشهادات التي تكون ضده الا بعد تحليف الشهود اليمين لكي توجد الضمانة الكافية في انهم لا يتحولون عن الحق خوفاً من معاقبتهم نظير الشهادة بظور

عن الموضوع

من حيث ان المحكمة بعد سماعها أقوال المدعي بالحق المدني بصفة شاهد رأت من أقواله باضاقتها الى أقوال الشهود الآخرين والتقرير الطبي وأحوال الدعوى انه ثابت ان المتهمين ضربا محمد عمر بك في يوم ٢٤ اغسطس سنة ٩٨ ضرباً استوجب معالجته مدة تزيد على عشرين يوماً وعقابهما ينطبق على المادة ٢١٩ عقوبات

وحيث ان المحكمة ترى ما يستوجب الرأفة بالمتهمين عملاً بالمادة ٣٥٢ عقوبات

وحيث ان المحكمة ترى تنزيل مبلغ التعويضات التي تطلبها المدعي بالحق المدني الى مبلغ ثمانين جنيهاً فتعين اذن الزامه بمصاريف الفرق بين هذا المبلغ والمبلغ المطلوب

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ٢١٩ و ٣٥٢

مايو سنة ٩٠٠ قررنا ماهو آت
(المادة الاولى)

عدلت المادة الثانية من قرار النظارة الصادر
في ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ المذكور آنفاً بالصفة
الآتية

كل من خالف النصوص السابقة يعاقب
بغرامة من ٢٥ قرشاً الى مائة قرش وبالحبس
من يوم الى سبعة أيام

ويجوز مراعاة الظروف الخفيفة للعقوبة
وفي جميع الاحوال ينبغي ان ينص في الحكم
بمصادرة الحشيش المضبوط والادوات التي
استعملت في تعاطيه

واذا كانت الواقعة هي ترك الغير يتعاطى
الحشيش في المحل فيحكم دائماً باغلاق المحل
مدة شهر

ويحكم باغلاق المحل نهائياً متى كان قد سبق
الحكم مرتين في مثل هذه الواقعة مهما كان الزمن
الذي توقفت فيه الاحكام

أما في الحالتين الاخرتين المنصوص عنهما في
المادة السابقة وهما بيع الحشيش وترك الغير يتعاطاه
فينص باغلاق المحل نهائياً بأول حكم يصدر
عن ذلك

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار بعد مضي شهر واحد من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. تجريراً بالقاهرة
في ٢٠ محرم سنة ١٣١٨ - ١٩ مايو سنة ٩٠٠
(مصطفى فهمي)

امر عال

بمخصوص تعديل مواد في قانون الانتخاب
(نحن خديوي مصر)

بعد الاطلاع على القانون النظامي وعني قانون
الانتخاب الصادرين في أول مايو سنة ١٨٨٣
وحيث انه يقتضي استيفاء النصوص الواردة في
هذين القانونين عن الاعضاء الذين يصحون غير
أهل لوجودهم في الجمعية العمومية وفي مجلس

نهائياً بحسب ما يظهر لها من الادلة والبراهين
والادام النزاع بين الاخصام أنفسهم فيجددون
دعواهم مرة بعد أخرى بشأن موضوع واحد
لم يتغير سببه

وحيث انه لوصح القول بجواز رفض
الدعوى بالحالة التي هي عليها لصح القول أيضاً
بجواز الحكم على المدعي عليه بالحالة التي هي
عليها الدعوى على أن ذلك مخالف للقواعد
والاصول القانونية اذ لا يصح أبداً أن يكون
للمحكوم عليه الحق على الدوام في تجديد النظر
في الحكم الصادر عليه أمام المحكمة التي أصدرته
ومع ذلك قد يجوز للمحكمة أن ترى من
الضروري في أثناء سير الدعوى الحصول على
مستندات لازمة للفصل في القضية في هذه
الحالة متى كانت هذه المستندات تؤثر في الحكم
الذي تصدره فيسوغ لها أن تمنح الخصوم ميعاداً
لتقديمها بدون تقييد ولا إفراط فإذا لم يقدموها
في الميعاد المحدد فالمحكمة تحكم في الدعوى بصفة
قطعية

فلهذه الاسباب رأت اللجنة ضرورة استلفات
أنظار حضرات رؤساء وقضاة المحاكم الاهلية الى
ما تقدم

مصادرة الحشيش

قرار من نظارة الداخلية بمخصوص تعديل المادة
الثانية من قرار ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ بشأن
مصادرة الحشيش واغلاق محلات القهاوي
المتعاطى فيها

نحن ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية
الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ القاضي بمنع
تعاطي وبيع الحشيش في المحلات العمومية

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية
بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٩

المذكور نصهما في الحكم المستأنف
حكمت المحكمة حضورياً ولا بجلس المتهمين
ثلاثة شهور وألزمتها بدفع مبلغ ثمانين جنيهاً
مصرياً الى المدعي بالحق المدني على سبيل التعويض
على المصاريف الخاصة بهذا المبلغ ومصاريف
الجنة وجمعت باقي مصاريف مبلغ التعويض
الغير المحكوم به للمدعي المدني عليه خاصة ورفضت
ما عدا ذلك من الطلبات

منشورات لجنة المراقبة القضائية

(٦)

تأجيل الدعاوي

قرار من لجنة المراقبة القضائية تاريخ
١٤ مايو سنة ٩٠٠ بوجوب تأجيل
الدعاوي لتتمكن الخصوم من تقديم مستندات
تجعل الدعوى صالحة للحكم والتأجيل المذكور
يكون لميعاد كاف حتى اذا مضى حينئذ يحكم
قطعياً في الدعوى سواء قدمت تلك المستندات
أو لم تقدم

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة
بعض القضايا المدنية أن فريقاً من المحاكم يحكم
برفض الدعوى بالحالة التي هي عليها اذا كانت
المستندات المقدمة من المدعي غير كافية لتأييد
دعواه

وحيث ان طريقة الحكم برفض الدعوى
بالحالة التي هي عليها تعارض مبدأ قوة الشيء
المحكوم به اذ أنها تجعل أمر الفصل في الدعوى
موكولاً لرأي القاضي فان شاء أصدر حكماً باتاً
فاصلاً للنزاع معيلاً لكل ذي حق حقه من
الخصوم وان شاء ترك باب النزاع لهم مفتوحاً
يطرقونه كلما أرادوا (راجع جزء ثالث نمرة
٤٦١ من شرح قانون المرافعات تأليف كوك
جزء ٨ نمرة ٣٠٩)

وحيث انه متى رفع نزاع الى المحكمة وكانت
مختصة بنظره فالواجب عليها الفصل فيه فصلاً

شورى القوانين وفي مجالس المديرات
فبناءً على ما عرضه علينا ناظر الداخلية
وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي
مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت
(المادة الأولى)

عدلت المادة السادسة من قانون الانتخاب
كما يأتي
لا تدرج أسماء الآتي بينهم في دفاتر الانتخاب
أولاً - المحكوم عليهم بالانغال الشاقة أو بالسجن
أو بالنفي أو بحرماتهم من حقوقهم الوطنية
أو بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم
بسبب السرقة أو النصب أو الخيانة أو التزوير
أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة
ثانياً - المعزولون من وظائفهم الاميرية بمقتضى
أحكام قضائية لاحتلاسهم الاموال الاميرية
أو لاستخدامهم سلطتهم لقضاء مصالحهم
الخصوصية اضراراً بالمنفعة العمومية أو لقبولهم
الرشوة أو لتدبيرهم على الغير لمنع ممارسة
حقوقه السياسية
ثالثاً - المحكوم بأشهار أفلاسهم والمهجور عليهم
(المادة الثانية)

عدلت المادة الرابعة والاربعون من قانون
الانتخاب السالف ذكره كما يأتي كل طعن في صحة
الانتخاب يجب تقديمه من نظارة الداخلية أو من
صاحب الشأن في ظرف ثمانية أيام الى رئيس مجلس
شورى القوانين والجمعية العمومية ان كان العضو
منتخباً لايهما والى المدير ان كان العضو منتخباً
لمجلس المديرية فاذا لم يظهر عدم الاهلية الا بعد
مضي الميعاد المذكور فلا يتبدى الميعاد الا من
تاريخ العلم بذلك وعلى الرئيس أو المدير بحسب
الاحوال ان يرسله في الثمانية أيام التالية الى
رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية
الآتي بيانها وعليه أيضاً ان يجبر الهيئة بذلك
عند التثامها

فالطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء لمجلس
شورى القوانين أو الجمعية العمومية يحال على محكمة
الاستئناف بالقاهرة لتحكم فيه بعد سماع أقوال

النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير مصاريف
وأما الطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء
لمجلس المديرات فيحال على المحكمة الابتدائية
الكائن في دائرتها مجلس المديرية لتحكم فيه بعد
سماع أقوال النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير
مصاريف

واذا طرأ على أحد الاعضاء أثناء نيابته
ما يوجب عدم اهليته فيسقط من العضوية بقوة
القانون ويأمر ناظر الداخلية بعد اطلاعه على
الحكم النهائي الصادر على العضو المذكور باجراء
انتخاب جديد للمحل الحالي على حسب المدون
في المادة التاسعة والاربعين من القانون النظامي
(المادة الثالثة)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بالقاهرة في ١٣ صفر سنة ١٣١٨
(١١ يونيه سنة ١٩٠٠)

محكمة قنا الجزئية الاهلية

اعلان بيع

نشره أولى

انه في يوم الاحد ٢٩ يوليو سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسراي المحكمة بقنا
سيصير الشروع في مبيع منزل كان ينسدر قنا
بحارة الحلوى داخل بوابه صغيره نمرة ٦٧ مباني
يبلغ مقاسه ٨٤ ذراع حده البحري منزل أحد
حسن ولي والقبي زقاق البوابه الغير نافذ وبابه
يفتح فيه ومن شرق محمد عبد القادر من قنا
وذلك البيع بناء على طلب أحد محمد عباس
حسوبه من التاحيه وبناء على حكم نزع الملكية
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٦ يونيه سنة
١٩٠٠ في القضية المدنيه الجزئية نمرة ٥٤٥ سنة
١٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة قنا الجزئية في
١٨ يونيه سنة ١٩٠٠ نمرة ٣٢٥ القاضي بالترخيص
بييع القدر المذكور وقاء لسداد مبلغ جنينين
مصري وواحد وسبعين ملياً والمصاريف ولما

يستجذ من المصاريف والتمن الاساسي الذي
ستبقى عليه المزايدة هوسعر الزراع الواحد خمسة
قروش صاغ وحكم نزع الملكية وشروط البيع
موجودان بقلم كتاب المحكمة تحت طلب من
يطلع عليهما - فعلى من يرغب المشترى الحضور
في الزمان والمكان المحددين من أجل ذلك
تحريراً بسراي المحكمة في أول يوليو سنة

١٩٠٠ و ٤ ربيع أول سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة قنا

امضا

محكمة هيا الجزئية بالقازيق

اعلان بيع

نشره ثانيه

بمجلسه المزايدات العمومية التي ستمعقد
بسراي المحكمة المذكوره بالقازيق في يوم
٧ اغسطس سنة ١٩٠٠ الموافق ١١ ربيع آخر
سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع نصف فدان الآتي
بيانه المملوك الى الحرمه شلباي بنت خطاب عمر
النكارية بناء على طلب شحابه شحاته الغمري
من القنايات وبناء على حكم نزع الملكية الصادر
من هذه المحكمة بتاريخ ٢ اغسطس سنة ٩٩ في
القضية نمرة ١٢٢١ سنة ٩٩ المسجل بمحكمة
القازيق الابتدائية الاهلية في ٦ اغسطس سنة
٩٩ نمرة ٥٣٨ وعلى القرار الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ٩٢ يونيه سنة ١٩٠٠ القاضي بتحديد
اليوم المذكور للبيع وقاء مبلغ ١٢٥٥ قرش صاغ
١٢ فسه قيمة المحكوم به من هذه المحكمة وما
لحقه من المصاريف وسيكون التمن الاساسي
الذي تبني عليه المزايدة مبلغ الف وربعمائة قرش
صاغ خلاف المصاريف

أما شروط البيع فدونة بحكم نزع الملكية
المودع بقلم الكتاب

بيان الاطيان المراد بيعه

نصف فدان ملك الحرمه شلباي بنت خطاب

سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه
قسماً واحداً
وهو قيمة خمسين في منزل كان ببندر المنيا
بدرج المصاره تعادل اربعين ذراعاً على الشيوخ
في مائة ذراع وهذا المنزل مبني بالطوب الاخضر
حده القبلي والغربي محمد مذكور والبحوي علي
عزقلاني والشرقي الشارع وفيه الباب - والمنزل
المذكور ملك سعد محمد مسلم المراكبي ومقيم
بالمنيا

وهذا البيع بناء على طلب سليمان اقندي
محفوظه من المنيا كما قضي بذلك حكم نزع الملكية
الصادر من محكمة المنيا الجزئية في ١٢ يونيه سنة
١٩٠٠ في قضية نمرة ٦٤٦ سنة ١٩٠٠ ومسجل
بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهلية في ١٧
يونيه سنة ١٩٠٠ نمرة ٣٢٤ القاضي بمبيع هذا
المنزل وفاء لمبلغ ١٢٥٣ قرشاً صاغاً

والمصاريف وما يستجد عليها ومحدد لافتتاح
المزايدة في هذا العقار مبلغ ١٤٤٧ قرشاً صاغاً

فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين أعلاه وله الاطلاع
على شروط البيع الموجودة بقلم كتاب المحكمة
وقت ما يريد
تحريراً بسراي المحكمة بالمنيا في يوم ٧ يولي
سنة ١٩٠٠

كاتب أول المحكمة بالمنيا
امضا

اعلان

بيع بقره محجوزه بالمزاد العمومي

انه في يوم الثلاثاء الموافق ١٧ يولي سنة
١٩٠٠ ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣١٨ الساعة ١١
افرنكي صباحاً والايام التالية له بسوق فاقوس
بمركزها شرقيه اذا اقتضت الحال سيصير الشروع
في مبيع بقره محجوزه بالمزاد العمومي تعلق من
يدعي علي مصطفى من عزبة ابراهيم بك خلوصي

محمد عبد القوي عطا الله
٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ بحوض البحر البحري ورثة
عوض الله هلال والقبلي ورثة
علي حسبو والغربي ورثة علي
هلال والشرقي أطيان الميري
٣ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ بحوض التسعة وبركة الحلبه
والبحري ورثة سيد الماجولي
والقبلي والشرقي والغربي ورثة
السيد الديب

١١٦ بحوض التسعة البحري السيد
الديب والشرقي والغربي ورثة
السيد الديب والقبلي جسر العموم
١ بحوض عرقوب الجمل بزمام ناحية
المنيا والشرقا البحري أطيان
عبد القوي عطا الله والقبلي محمد
عزام والغربي أبو الغين محسن
والشرقي أطيان حوض الثروه
بزمام الشوبك

٥ ١ ٦ ١٢

وذلك نفاذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ القاضي بنزع ملكية
المدعي عليهم من العقار المذكور وعلى
من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان
الموضحين وله الاطلاع على شروط البيع وقت
ما يريد

تحريراً في ٥ يولي سنة ١٩٠٠

كاتب محكمة العياط
امضا

محكمة المنيا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشرة أولى

انه في يوم الخميس الموافق ٩ اغسطس سنة
١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً باودة المزايدات
بسراي المحكمه المشار اليها بالمنيا

عمر من ناحية النكاربه لمركز الزقازيق شرقيه
خراجي بحوض بريه بزمام ناحية القنايات التابعة
للمركز المذكور محدود من شرقي مسقي ومن
غربي طريق سلطاني ومن بحري ورثة محمد
القاضي ومن قبلي ورثة السابيس
فن له رغبة للشراء عليه أن يحضر في الميعاد
المذكور

تحريراً بسراي المحكمه بالزقازيق في يوم
أول يولي سنة ١٩٠٠

كاتب أول محكمة هيا
امضا

محكمة العياط الجزئية

اعلان بيع

نشره أولى

في قضية البيع نمرة ١٤٢ سنة ١٩٠٠

انه في يوم الاربع ٢٩ اغسطس سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسراي المحكمة الكائن
مركزها بسراي مديرية الحيزه سيصير الشروع
في مبيع العقار الآتي بيانه الكائن بناحيتي أبو
رجوان القبلي والمينا والشرقا نفاذاً لسداد مبلغ ٣ جنيه
و ٧٠٠ مليم قية باقي الرسوم المطلوبه على قضية
نمرة ٣٨٦ حيزه سنة ٩٥ وهذا العقار تعلق
عبد القوي عطا الله ومحمد عطا الله وابراهيم
عطا الله وسليمان عطا الله المقيمين بناحية أبو
رجوان القبلي والبيع بناء على طلب حضرة
كاتب محكمة العياط الجزئية بصفة مدير خزيتها
ومتخذ له محلاً مختاراً مركز المحكمة ويفتح
المزاد على مبلغ ١٢٠٠ قرشاً صاغاً والبيع قسماً
واحداً

بيان المقارات

س ط فدن نخله

٢ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ بحوض الجرن والماقوله البحري
عبد الله الصعيدي والقبلي عبد الله
محمد عطا الله والشرقي والغربي

ملك فرانسوا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان
قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٢٠٠ صحيفة
وثمنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي فرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ « مجلد تجليد بروتجي جيل

١٥ « مجلد تجليد أفريقي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليرسل قيمته لنا

بمنزلة ٧ بمطبعة المطبعة بقطرة الأمير حسين

بمصر أو بمنزلة سعادتلو أقدم عبد السلام باشا

المويلحي أو بمخبر العلم حسن شداد بشارع محمد

علي . وبيع أيضاً بالخلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبدالعزيز بمصر

بمكتبة الترقى الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر

بدار البقالة المصرية بالعابسية

بدكان عبد السلام أفندي الصبي البنان بالسكة

الجديدة

بدكان الاوسطى حسانين علي الشريف

الترزي بالخزاوي كاتبه

سيد علي الحريري

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الأحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدينة وتجارية وجنائية
ونقض وإبرام وتضمن أيضاً الأوامر المالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة
مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لخضرات المحامين
و ١٣٠ لخلافهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

اعلان

انه في يوم الخميس ١٩ يولييه سنة ٩٠٠
موافق ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٨٨ الساعة ١٢
أفريقي صباحاً الظهر بعزبة حمد محمد الادغم
يزمام ناحية فراشه شرقيه

سبياع بطريق المزاد العمومي أربعة قناطير
قطن شعر ميت عفيفي تعلق حمد محمد الادغم
السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ٩ أكتوبر
سنة ٩٩ بمعرفة أحد محضري محكمة قاقوس الجزئية
بناء على طلب الشيخ محمد حسين المغربي التاجر
بقاقوس تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة قاقوس
الجزئية بتاريخ ١٦ يولييه سنة ٩٩ وفاء لمطلوب
المدعي البالغ قدره ١٠١٣ قرش صاغ قيمة المحكوم
به والمصاريف خلاف رسم النشر وما يستجد
من المصاريف فن له رغبة في المشتري عليه
الحضور في اليوم والساعة والمحل الموضحين أعلاه
ومن يرسم عليه لمزاد يدفع الثمن فوراً
وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ٢ يولييه سنة ٩٠٠
نائب باشمخضر محكمة قاقوس
امضا

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }

بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو
قد أنشئ في اللغة العربية جامعاً لشتات كتاويل
الثمانية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من
دخول الصليبيين سوريا واستيلائهم على بلاد
الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين
من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها
وتحريصات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام
وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح
الدين الايوبي ومحاربه ملك الانكليز ريكاردوس
الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل
والصالح نجم الدين ايوب وأسر لويس التاسع

يزمام كفر الحاج عمر بمركز قاقوس المذكور
وهذا البيع بناء على طلب حضرة عبد الرحمن
أفندي حسين شديد التاجر بالقازيق سداداً
لمبلغ ٦٧٧ قرش صاغ وباريه ٢٠ قيمة الدين
والمصاريف المحكوم بها على من يدعي صالح
ابراهيم وعلى مصطفى و ابراهيم علي على وجه
التضامن بالحكم الصادر من محكمة القازيق
الجزئية في ١٨ ابريل سنة ٩٠٠ وذلك خلاف
ما يستجد فكل من له رغبة في المشتري عليه ان
يحضر في اليوم والساعة المرقومين لاعطاء المزاد
ومن يرسم عليه يدفع الثمن فوراً وان تأخر
يعاد المزاد على ذمته ويكون ملزوماً بالفرق عملاً
بالقانون

باشمخضر محكمة القازيق

بدروس يوسف

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العلني
انه في يوم الاثنين ١٦ يولييه سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ أفريقي صباحاً بشارع النصرية
تعلق كل من محمد بك العرابي وعلي أفندي
الشريف السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ
٢٧ مايو سنة ٩٩

بناء على طلب الخواجات انطونيوس ورزق
الله طرابلسي التجار بالحله الكبرى والمتخذين
لها محلاً مختاراً بمصر مكتب حضرة ابراهيم
أفندي جمال الحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم
الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية
بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب
الشراء ان يحضر في الزمان والمكان المعينين اعلان
ومن يرسم عليه المزاد يدفع الثمن فوراً والا
يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق ان نقص
ابراهيم جمال